

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

Digitization as a Mechanism for Developing Investment in the
Agricultural Sector in Algerian Law

Alrqmnh ka-ūḥyah li-taḥwīr al-istithmār fī al-qīḥ' al-Fallāḥī fī al-qānūn al-Jazā'irī

د.بن رمضان عبد الكريم

ط.د نوي ميهوب *

أستاذ محاضر "أ" جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة

غرداية

benramdane.abdelkrim@univ-ghardia.dz

naoui.maihoub@univ-ghardaia.dz

مخبر بحث في السياحة الاقليم المؤسسات غرداية

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/09/06

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/31

المخلص:

تطوير قطاع الاستثمار الفلاحي في الجزائر في عصر الرقمنة يعتبر أمراً حيوياً، خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار رقم 22-18. تركز هذه المبادرة على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، وقد تمثلت في إنشاء منصة رقمية تسهل عملية الاستثمار وتعزز التحول التكنولوجي والابتكار، وتدعم اقتصاد المعرفة. كل هذا يصبّ في تعميم استخدام التكنولوجيا في الإدارة الإلكترونية لتسهيل الاستثمار الفلاحي، وذلك من خلال توفير خدمات إلكترونية فعالة ونظام معلومات مخصص للمستثمرين يوفر البيانات اللازمة لتقييم رقمنة القطاع الفلاحي وتحسينه بشكل مستمر.

كلمات مفتاحية: الرقمنة ، قانون الإستثمار ، القطاع الفلاحي ، الإستثمار الفلاحي ، الإدارة الإلكترونية.

Abstract :

Developing the agricultural investment sector in Algeria in the era of digitization is crucial, especially following the issuance of Investment Law No. 22-18. This initiative focuses on promoting both local and foreign direct investments, exemplified by the establishment of a digital platform that facilitates the investment process and enhances technological transformation and innovation, thus supporting the knowledge economy. Generalizing the use of technology in

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

electronic management is imperative to facilitate agricultural investment, achieved through providing efficient electronic services and a dedicated information system for investors that furnishes the necessary data to assess the digitization of the agricultural sector and continuously improve it.

Keywords: digitization, Investment Law, agricultural sector, agricultural investment, Electronic management

المقدمة:

الاستثمار في القطاع الفلاحي يعتبر من أهم ركائز النشاط الاقتصادي، ويسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدولة في الجزائر، ويشكل هذا المسعى أهمية كبيرة بالنسبة لتوجه الدولة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة بجدية لتعزيز بيئة الاستثمار الفلاحي منذ فترة الاستقلال. ومع ذلك، فإن الإجراءات البيروقراطية في هذا القطاع تلقت انتقادات بسبب التطور الكبير في مجال التكنولوجيا والمعلومات. هذا التطور ساهم في تسريع العمليات الإدارية والاستثمارية، وجعل العالم أكثر اتصالاً وتفاعلاً، وكان لابد من تحديث التشريعات في مجال الرقمنة وتطبيقاتها.

في هذا السياق، بدأت الدول تبادل الخبرات لتحسين الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال التحول الرقمي، الذي يهدف إلى تحسين الأداء وتسريع العمليات باستخدام التقنيات الإلكترونية والرقمية. وقد شهدت الجزائر عدة محاولات لتعزيز هذا التحول، من بينها مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013"، الذي يهدف إلى تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتحسين الخدمات الحكومية.

تُعرف المنصة الإلكترونية على أنها بيئة متكاملة تمكن التعلم والتفاعل وإتمام الإجراءات عن بُعد، مبنية على تقنيات الويب وتضم مجموعة متنوعة من الخدمات التقنية والتجارية. تهدف هذه المنصة إلى توفير خدمات تفاعلية وغير تفاعلية يمكن الوصول إليها وتقديمها عبر الإنترنت، مما يتيح فرصاً واسعة للتفاعل والتواصل وإتمام العمليات بسهولة وفعالية.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهدها العالم واعتماد الرقمنة كوسيلة فعالة لتحسين مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر يواجه تحديات كبيرة في تبني هذه التقنيات الحديثة. تعتبر الرقمنة في الزراعة أحد الحلول الواعدة لزيادة الإنتاجية، تحسين إدارة الموارد، وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، يبدو أن هناك فجوة بين الإمكانيات التي تقدمها التكنولوجيا الرقمية والواقع الفعلي للتطبيق في الجزائر.

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

تتجلى مشكلة الدراسة في عدم كفاية التشريعات والسياسات الداعمة لتبني الرقمنة في القطاع الفلاحي، مما يعوق التطور المطلوب لتحقيق الاستدامة وزيادة الاستثمار. هذا يقود إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن أن تسهم الرقمنة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الفلاحي؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الوضع الحالي لتبني الرقمنة في القطاع الفلاحي الجزائري، وتسليط الضوء على الفجوات والتحديات الموجودة، واقتراح توصيات عملية لتطوير التشريعات والسياسات بما يعزز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

فرضيات الدراسة :

لإعداد فرضيات دراسة حول موضوع الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي، يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يمكن للرقمنة أن تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع الفلاحي من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية.

الفرضية الثانية: توفر التشريعات والسياسات الحكومية الداعمة للرقمنة بيئة محفزة لتبني التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، مما يساهم في تطوير هذا القطاع.

الفرضية الثالثة: تؤدي الرقمنة إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاع الفلاحي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير التدريب والدعم الفني للمزارعين.

الفرضية الرابعة: تعتمد نجاح الرقمنة في القطاع الفلاحي على مدى تكامل وتعاون الأطراف المختلفة، بما في ذلك الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

هذه الفرضيات توفر إطاراً لدراسة تأثير الرقمنة على تطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر، ويمكن من تحليل العلاقة بين تبني التكنولوجيا الحديثة وتحسين الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الاستدامة الزراعية.

أهداف الدراسة :

- الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب القانونية والبيئية والإقتصادية .
- حث الباحثين والطلبة على البحث والإجتهاد في كتابة ورقات بحثية متجددة حول الموضوع.

أهمية الدراسة :

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

- تتيح الرقمنة استخدام تقنيات مثل الزراعة الدقيقة التي تعتمد على البيانات الضخمة والاستشعار عن بعد لتحديد احتياجات المحاصيل بشكل دقيق، مما يقلل من استخدام الموارد (مثل المياه والأسمدة) ويحسن من الإنتاجية.
- توفر الأدوات الرقمية القدرة على مراقبة وإدارة الموارد الزراعية بكفاءة أعلى، مما يقلل من الهدر ويعزز استدامة الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد تقنيات الري الذكي في تقليل استهلاك المياه.
- تعزيز الاستدامة البيئية فالرقمنة في مراقبة الأثر البيئي للأنشطة الزراعية وتقليل التلوث البيئي. يمكن تتبع استخدام المبيدات والأسمدة وضبطه للحد من تأثيره السلبي على البيئة.
- تقليل التكاليف وتعزيز الربحية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الهدر، تسهم الرقمنة في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية للمزارعين، مما يعزز استدامة الاستثمارات على المدى الطويل.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها :

- فيما يلي مجموعة من المصطلحات الرئيسية التي يمكن استخدامها في دراسة حول موضوع الرقمنة وتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي:
- الرقمنة (Digitalization): تحويل العمليات والأنشطة التقليدية إلى نسخ رقمية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
 - التكنولوجيا الفلاحية (Agri-tech): التقنيات المتقدمة المستخدمة في تحسين العمليات الفلاحية، مثل الاستشعار عن بعد، والطائرات بدون طيار، وأنظمة الري الذكية.
 - الزراعة الذكية (Smart Farming): تطبيقات التكنولوجيا الرقمية لتحسين كفاءة وإنتاجية الفلاحة من خلال استخدام البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي (AI).
 - الاستدامة الفلاحية (Agricultural Sustainability): ممارسات زراعية تهدف إلى الحفاظ على البيئة وضمان الإنتاج المستدام للموارد الطبيعية.
 - الاستثمار في الفلاحة (Agricultural Investment): تخصيص رأس المال لتطوير وتحسين الأنشطة الفلاحية، سواء من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومات.
 - البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure): الأنظمة والشبكات اللازمة لدعم التطبيقات والخدمات الرقمية في الفلاحة، مثل شبكات الإنترنت وأجهزة الاستشعار.

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

■ استخدام هذه المصطلحات في الدراسة يمكن أن يساعد في تحديد وتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقمنة وتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي بشكل أكثر دقة ومنهجية.

منهجية الدراسة :

إنّ دراسة موضوع الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي، نعتمد فيه على المنهج الوصفي نتطرق من خلالها إلى المفاهيم المتعلقة بالرقمنة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي يخصّ النقاط المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي ضمن التحوّل الرقمي .

المبحث الأول : واقع تحقيق الرقمنة وتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي

الرقمنة من الناحية التقنية تشير إلى عملية تحويل المعلومات والبيانات والإجراءات من الشكل التقليدي الورقي أو المادي إلى شكل رقمي يمكن تخزينه ومعالجته ونقله باستخدام تقنيات الحوسبة والاتصالات الحديثة. تتضمن هذه العملية عدة عناصر ومكونات تساهم في إحداث تحول شامل في كيفية إدارة وتنظيم البيانات والمعلومات والأنشطة المختلفة وسنتطرق إليها تفصيلا (المطلب الأول) وأهميتها (المطلب الثاني) والأطر القانونية المواكبة للرقمنة (المطلب الثالث)

المطلب الأول : تعريف الرقمنة

الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات عبارة عن صور، بيانات نصية، أو أي نوع آخر. ورغم أن مصطلحي الرقمنة والتحوّل الرقمي يُستخدمان أحيانا بشكل متبادل، إلا أن هناك فرقا كبيرا بينهما. فالرقمنة تعني تحويل البيانات التناظرية إلى صيغة رقمية، بينما يشير التحوّل الرقمي إلى تحسين العمليات القائمة من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وإعادة هندسة وتحليل البيانات من أجل اتخاذ قرارات أفضل.

إنّ التحوّل الرقمي يتضمن تغييرات جوهرية في سلوك الأفراد والمنظمات والحكومات، بفضل استخدام التكنولوجيات الرقمية. وهذا التحوّل يتطلب إعادة تنظيم عميقة لأساليب العمل الحالية، وتعميم استخدام الأدوات الرقمية لتحسين فعالية العمليات بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى ظهور خصائص جديدة وتحسينات كبيرة. كما يمثل التحوّل الرقمي خطوة أساسية نحو الاقتصاد الرقمي وتكوين مجتمع المعلومات.¹

وتتضمن عملية الرقمنة عناصر رئيسية يمكننا حصرها كالآتي :

¹ - بن عباس آسية وأوكيل محمد أمين، رقمنة المرفقا لعام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات السياسية والقانونية، المجلد 04 ، العدد 02، بجاية، الجزائر، 2020/12/21

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

1. تحويل المعلومات إلى شكل رقمي :

- تشمل عملية تحويل المستندات والملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية باستخدام تقنيات المسح الضوئي والمعالجة الرقمية، مما يتيح الوصول السريع والفعال إلى المعلومات.

2. التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي :

- استخدام التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الرقمي للمستندات والعقود، مما يعزز من موثوقية القانونية ويقلل من الحاجة إلى النسخ الورقية.

3. التخزين الرقمي للبيانات :

- تخزين البيانات والمعلومات بشكل إلكتروني باستخدام قواعد البيانات الرقمية والحوسبة السحابية، مما يسهل الوصول إلى البيانات وإدارتها بأمان وكفاءة.

4. إجراءات الأتمتة والتشغيل الآلي :

- استخدام البرمجيات والتقنيات الرقمية لأتمتة العمليات والإجراءات الإدارية والقانونية، مثل إدارة العقود والنقاضي الإلكتروني.

5. حماية البيانات والخصوصية :

- ضمان حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة من خلال التشريعات والقوانين التي تنظم كيفية جمع ومعالجة وتخزين البيانات الرقمية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني.

6. التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية :

- تنظيم الأنشطة التجارية والمعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنت، وضمان التوافق مع القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك¹.

المطلب الثاني : أهمية الرقمنة للإستثمار في القطاع الفلاحي

-الكفاءة والشفافية : تساهم الرقمنة في زيادة كفاءة الإجراءات القانونية والإدارية، وتقليل التكاليف والوقت المستغرق في العمليات المختلفة، وتعزيز الشفافية.

¹ - بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة لأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2016/2015 .

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

-إمكانية الوصول : توفر الرقمنة وصولاً سهلاً وسريعاً إلى المعلومات والبيانات القانونية، مما يسهل عمل المحامين والقضاة والمواطنين.

-الأمان والحماية : تساهم التشريعات المنظمة للرقمنة في حماية البيانات والمعلومات من الوصول غير المصرح به والتهديدات السيبرانية.

-تسهيل الأعمال والمعاملات : تعزز الرقمنة من سهولة إجراء الأعمال والمعاملات عبر الإنترنت، مما يدعم النمو الاقتصادي ويسهل التجارة الإلكترونية.

يمكننا القول أنّ الرقمنة من الناحية القانونية عملية أساسية لتحسين الكفاءة والشفافية والأمان في إدارة البيانات والإجراءات القانونية. تساعد الأطر القانونية والتنظيمية في ضمان استخدام التقنيات الرقمية بشكل آمن وفعال، مما يساهم في تحقيق تقدم ملموس في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الفلاحي والاقتصادي بشكل عام¹.

المطلب الثالث : الأطر القانونية الموائمة للرقمنة الفلاحية

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري تبني سياسات رقمية فعالة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي. تعتبر الرقمنة أحد المحركات الرئيسية التي تساهم في تعزيز الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الاستدامة في الأنشطة الزراعية. من خلال تطبيق الأدوات والتقنيات الرقمية، يمكن تحسين إدارة الموارد، وتقليل الفاقد، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وهو ما يعزز من استدامة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

أثبتت الدراسات والأبحاث أن الرقمنة في القطاع الفلاحي لها تأثير إيجابي كبير على كافة مراحل الإستثمار فيه، تساهم التقنيات مثل الاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء في توفير بيانات دقيقة وموثوقة تمكن المستثمرين من البيئة الرقمية القانونية².

ومنهُ تعتمد الرقمنة على وجود أطر قانونية وتنظيمية تضمن استخدامها بشكل آمن وفعال، وتشمل هذه الأطر:

1. التشريعات المتعلقة بالتوقيعات الإلكترونية :

- قوانين تنظم استخدام التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الرقمي للمستندات والعقود، مثل قانون التوقيعات الإلكترونية.

¹ - بتصرف .

² - أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22 / 18، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بركة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

2. قوانين حماية البيانات :

- تشريعات تهدف إلى حماية البيانات الشخصية وتنظم كيفية جمعها ومعالجتها وتخزينها، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي.

3. التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني :

- قوانين تنظم حماية الأنظمة والشبكات الرقمية من الهجمات السيبرانية وضمان سلامة وأمن المعلومات.

4. قوانين التجارة الإلكترونية :

- تشريعات تنظم الأنشطة التجارية التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك حماية المستهلك وتنظيم العقود الإلكترونية¹.

المبحث الثاني : جهود الجزائر في رقمنة القطاع الفلاحي

يشير الواقع والأرقام أن الجزائر لازالت في بداية طريقها نحو رقمنة قطاع الفلاحة فمثلا يظهر من خلال توزيع الدول الأفريقية من ناحية استخدامها للحلول الذكية في ميدان الفلاحة حيث يظهر جليا الاستخدام المحتشم للتطبيقات في الجزائر.

رغم التأخر الملاحظ في عصرنة قطاع الفلاحة في الجزائر، إلا أن بوادر رقمنة القطاع تلوح في الأفق خصوصا مع انطلاق البرنامج الخماسي 2020/2024 والذي يأمل من خلاله انطلاق برنامج خاص يتضمن رقمنة تطبيقات المعلومات المهنية وعصرنة أدوات الإنتاج ومن أهم أهدافه:

- العمل على إطلاق بوابة إلكترونية تتضمن 43 إجراء إداريا، يمكن من خلاله أي فلاح ومستثمر الحصول على الرخص والاعتمادات أو غيرها، دون عناء التنقل إلى الوزارة أو المؤسسات التابعة لها.

- الإحصاء الوطني للمستثمرات الفلاحية التي تهدف إلى وضع قاعدة بيانات حول المستثمرات الفلاحية².

ومن خلال المبحث سنتطرق تطبيقات الرقمنة في القطاع الفلاحي من خلال آلية المؤسسات الناشئة (المطلب الأول) والمنصة الرقمية للإستثمار (المطلب الثاني) والفرص الإستثمارية الناشئة عن الرقمنة في القطاع الفلاحي (المطلب الثالث)

¹ - عائشة عبد الحميد ، الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي ، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب ، يناير 2021 .

² - علي حميدوش وحמיד بوزيدة ، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائد - تجارب دولية دروس وعبر - مقال علمي منشور ، المجلة العلمية للمستقبل الإقتصادي ، المجلد 08/ العدد 01 ، 2020 ، ص 52 ، ص 54 .

المطلب الأول : آلية رقمنة المؤسسات الناشئة لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي

تم خلال سنة 2023 الرهان على المؤسسات الناشئة والعناية بها هو من دون شك الطريق الأمثل لرقمنة وتطوير مختلف القطاعات لاسيما القطاع الفلاحي في الجزائر والذي يتميز بكونه أرضا خصبة للمبتكرين والمحددin، ورغم حداثة عهد التجربة الجزائرية في هذا المجال إلا أن هناك أمثلة واعدة من شأنها تحقيق جملة من النتائج الطيبة من قبيل رقمنة القطاع وكذا توفير خدمات مبتكرة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء ومن هذه المشاريع نذكر :

1. مشروع: algisnova

المشروع الذكي algisnova الشركة IBS في اطار المؤسسات الناشئة في كسر هذه السلسلة الطويلة العملية التسويق بطريقة مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة المنصة الرقمية توفر للفلاح المنتج متجر تسويقي رقمي خاص به حيث له كامل الحرية في إدارته. يمكن التاجر التجزئة عبر استخدام المنصة أن يتصل بالفلاح مباشرة من كل ربوع الوطن عن طريق الشبكة الإتمام عملية التعامل بطريقة بسيطة.

وتهدف المنصة (algisnova) إلى :

- تسريع إيصال المنتج إلى المستهلك في أقرب وقت ممكن
- زيادة حركية السوق في حجم التعامل
- إدخال عالم التقنية للسوق الوطني
- ربط آليا المنتج يتاجر التجزئة.

ومن بين المؤسسات الناشئة الناشطة في قطاع الفلاحة تذكر (2022 algeriastartup challenge)

2. فلاحتي Filahati : هو مشروع يتكون من تحقيق الدفيئات الذكية de serres intelligentes

الآلية للإنتاج الزراعي مشروع AITECH : تخصص هذه الشركة في تطوير الحلول المبتكرة لقطاعي الزراعة والمياه. جلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء مثل الري الذكي، والتنبيه المخاطر الأمراض والفيضانات النباتية، توصيات لعلاج أمراض الصحة النباتية .

3. Logistics Milk : هو مشروع يسمح بنقل الحليب في أي مسافة وفي الظروف المناخية مع

الحفاظ على جودة الحليب للاستهلاك الأمن عن طريق الحد من نمو البكتيريا.

4. Valley Aquaponic : مشروع الزراعة أسماك المياه العذبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك

محليا) واستخدام مخلفاتها لإنتاج حضروات عضوية خالية من المبيدات في دورة مغلقة مع تحويل المخلفات الزراعية إلى طعام سمكي.

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

5. **Mahali** : هو مشروع يتكون من زراعة السبيرولينا لجعلها مكمل غذائي ودمجها في مشروبات الطاقة ومستحضرات التجميل .

6. **Entomaqua** : هو مشروع يتكون من أقفاص ذكية وأجهزة صناعية التربية الحشرات لإنتاج كميات كبيرة من البروتينات البديلة للاستهلاك الحيواني.

وكذلك **إجتهدت الجزائر في انشاء أسواق فلاح رقمية** في إطار محاربة المضاربة والقضاء على الممارسات السلبية مثل الاحتكار وهدف مساعدة المستهلك على الحصول على منتجاته بأسعار نقل أو تقترب من أسعار الجملة ومسايرة العصرنة القطاع الفلاحي والزراعي ظهرت بعض التطبيقات الذكية تعمل عمل الوسطاء خصوصا بعدما رخصت وزارة التجارة الفلاحين بيع منتجاتهم مباشرة للمستهلك ، ومن مميزات هذه الحلول الذكية أنها:

- يقضي على الاحتكار

- وسيلة للمراقبة

- تسهيل معاملات الفلاح والتجار والزبون النهائي على نحوٍ عادلٍ .

المطلب الثاني : البوابة (المنصة) الرقمية للإستثمار

إنّ عالم اليوم يسير وفقاً لقواعد العصر الرقمي، الذي يتطلب تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات. ولذلك تسعى الدول إلى الاستفادة من مزايا هذه التكنولوجيا من خلال إنشاء منصات إلكترونية ذات وظائف متعددة وفوائد عديدة. تعتبر هذه المنصات من أبرز مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية، الهدف منها تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. كما لاحظنا سابقاً فإنّ قانون الاستثمار 18-22 بجانب الإجراءات الهامة التي تضمنها لتعزيز وترقية الاستثمار، يتضمن أيضاً جوانب من الرقمنة عبر إنشاء منصة رقمية أو إلكترونية للمستثمر.¹

الفرع الأول: تعريف البوابة (المنصة) الرقمية للمستثمر

تماشياً مع التحوّل الرقمي ورغبة المشرع في دمج التكنولوجيا الرقمية في كافة المجالات لتحسين مستوى الخدمات وتحديثها، تم إنشاء منصة رقمية مخصصة للمستثمرين بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 الصادر في 24 يوليو 2022. وتنص المادة 23 من هذا القانون على إنشاء منصة رقمية تُعهد إدارتها إلى الوكالة المختصة. توفر هذه المنصة جميع المعلومات الضرورية للمستثمرين، بما في ذلك فرص

¹ - حرف وشمساني، "التنمية الرقمية وآثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل الفجوة الرقمية: المنصة الرقمية للاستثمار نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى التكويني الثالث حول التنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي المفهوم والأبعاد والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل. 21 مارس 2023 .

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري، والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، والإجراءات ذات الصلة. كما تتيح المنصة الرقمية، المتصلة بأنظمة المعلومات الخاصة بالهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، إتمام جميع الإجراءات عبر الإنترنت وإزالة الطابع المادي عنها. وتعتبر المنصة أيضاً أداة لتوجيه ومرافقة الاستثمارات، حيث تتولى متابعة الاستثمارات بدءاً من تسجيلها وحتى فترة استغلالها. وستحدد تفاصيل إدارة هذه المنصة من خلال التنظيم، وهذا ما يضع حداً للعراقيل التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة وخاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار قبل اتخاذ قرار الاستثمار¹.

الفرع الثاني: إنشاء وأهداف البوابة (المنصة) الرقمية للمستثمر

في إطار جهود رقمنة قطاع الاستثمار، من الجدير بالذكر أنه قبل إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر، قامت وزارة الصناعة بإطلاق البوابة الإلكترونية "استثماري" في يونيو 2021، تهدف هذه المنصة الآلية إلى تسهيل النشاطات وتعزيز التواصل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين من خلال الاستماع إلى احتياجاتهم اليومية. كما تسعى المنصة إلى إرساء تقاليد جديدة قائمة على الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم، مما يعزز مناخ الأعمال الصناعي ويساهم في تحسينه. تهدف هذه المبادرة أيضاً إلى إيجاد حلول سريعة للمشاكل والتغلب على العراقيل التي تواجه المستثمرين، خصوصاً تلك المرتبطة بالمساهمة البيروقراطية التي كانت تعيق إنجاز العديد من المشاريع الصناعية².

تقوم منصة "استثماري" أيضاً بنشر ملخص للحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الإدارات المعنية، بالإضافة إلى توفير جدول يوضح سير جميع المؤشرات المتعلقة بتسيير الاستثمار. وفي 19 مايو 2022، أعلن بيان مجلس الوزراء عن التصديق على النسخة المعروضة من مشروع قانون الاستثمار الجديد. ويهدف هذا المشروع، وفقاً للبيان، إلى تحقيق التزامات الرئيس عبد المجيد تبون في تحسين مناخ الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة له.

المطلب الثالث : الفرص الإستثمارية عن الرقمنة في القطاع الفلاحي

برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان مؤخراً. على الرغم من التحديات في قياس الاقتصاد الرقمي على الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أنه يساهم بنحو 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. علاوة على ذلك، شهدت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الرقمية نمواً أسرع بكثير مقارنةً بإجمالي صادرات الخدمات

¹ - بتصرف .

² - أنظر المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22 - 298 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها ، ج ر ، عدد 60 ، 18 سبتمبر 2022 ، ص 11 .

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

التقليدية خلال العقد الماضي، مما يعكس تزايد رقمنة الاقتصاد العالمي وتأثيرها الكبير في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في مختلف البلدان.

يعتبر الاقتصاد الرقمي عاملاً محورياً في الاقتصاد العالمي، حيث تعمل الدول والحكومات في العديد من التكتلات الاقتصادية على تطوير وتحسين أدائه. ذلك لأن الاقتصاد الرقمي أصبح يشكل جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية، ويساهم في خلق قيمة مضافة جديدة وتعزيز اقتصاديات الدول.

في الجزائر، تم تبني الرقمنة والمعرفة كخيار استراتيجي لبناء الاقتصاد، بهدف دعم مسار التنويع الاقتصادي والاستثمار في جميع الإمكانيات المتاحة والفرص المتاحة للتخلص من التبعية للموارد النفطية. ويعتمد هذا الخيار على المؤسسات الصغيرة، واقتصاد المعرفة، والشركات الناشئة كعناصر رئيسية في تحفيز النمو الجديد. وقد حظيت الرقمنة بأولوية كبيرة في برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وفي خطة عمل الحكومة، حيث تم دراسة هذا الموضوع بدقة لما توفره الرقمنة من مزايا، مثل توفير الوقت والجهد، والتحكم في تبادل المعلومات والبيانات، وتسهيل المعاملات، وتحسين الخدمات.¹

خاتمة :

يمكن لنا أن نؤكد أن النقاش عن التنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاع الفلاحي والزراعي، غير أنّ هذا الأخير لا يمكن أن يحقق المأمول منه دونما عصرنة ورقمنة التجميع متغيراته، فالطرق التقليدية في مختلف مراحل الزراعة والفلاحة لم تعد لحد، كما أن أبسط الخطوات لا بد من إدخال الحداثة والعصرية عليها بداية من جمع البيانات إلى التسويق والتوصيل للمستهلك النهائي .. رغم أهمية الابتكار والرقمنة النهوض القطاع الفلاحي إلا أنه لا بد أن يترافق مع دعم المزارعين ماديا وتقنيا في اختيار وتنفيذ الأدوات التي سيتم استخدامها في مزارعهم فضل عن التدريب في اختيار الأدوات واختيار البيانات

¹ - جمال الدين دندن، خطى جزائرية وثيقة في آفاق مفتوحة (الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية)، مقال علمي منشور، جريدة الشعب (أعمدة ومقالات) تاريخ النشر، 09 فيفري 2024.

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

التجريبية وكذلك معالجة البيانات وتحليلها بهدف التحسين المستمر الرقمنة هي فرصة التدريب المزارعين على تقنيات وأساليب الزراعة الجديدة.

الإقتراحات :

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى ما يلي :

- ضرورة السعي الجاد والعمل على رقمنة القطاع الفلاحي، فضلا عن تسهيل الخدمات الموجهة للفلاحين والمزارعين
- تشجيع هذه المبادرات الشابة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي، وإكسابه القيمة المضافة العالية وجوب الاستثمار في العقول والكفاءات الشابة، وعلى مواصلة مرافقة وتأطير أصحاب المؤسسات الناشئة.
- تكليف المرافقة المختصة والتكوين في مجال التكنولوجيا الحديثة
- تذليل الصعوبات المرافقة للعصرية والهيئة البيئة العامة لتشجيع التحديد والابتكار.
- السياسة الرقمية لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، بحيث تتضمن تشريعات داعمة، وبنية تحتية رقمية متطورة، وبرامج تدريبية وتعليمية للمزارعين، بالإضافة إلى تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. على الحكومات أن توفر بيئة تنظيمية مشجعة للاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، بما في ذلك توفير الحوافز المالية والضريبية للشركات الناشئة والمستثمرين في هذا المجال.
- من ناحية أخرى، يلعب التعليم والتدريب دوراً محورياً في تحقيق التحول الرقمي في القطاع الفلاحي. يجب توفير برامج تدريبية مكثفة للمزارعين لتمكينهم من استخدام التقنيات الرقمية بكفاءة، بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي والابتكار في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتطوير حلول زراعية رقمية متقدمة.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص ضروري لتحقيق النجاح في تطبيق السياسات الرقمية. يمكن للقطاع العام والشركات الخاصة والمؤسسات المهنية العمل معاً لتطوير وتطبيق التقنيات الرقمية في المزارع، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع :

1. أمينة كوسام، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22 / 18، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري

2. راجع المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22 - 298 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 هـ الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيورها ، ج ر ، عدد 60 ، 18 سبتمبر 2022
3. بن عياش آسية وأوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات السياسية والقانونية، المجلد 04 ، العدد 02، بجاية، الجزائر، تاريخ النشر 2020/12/21.
4. بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2016/2015.
5. جمال الدين دندن، خطى جزائرية واثقة في آفاق مفتوحة (الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية) ، مقال علمي منشور ، جريدة الشعب (أعمدة ومقالات) تاريخ النشر ، 09 فيفري 2024 .
6. حرفو شمداني، "التنمية الرقمية وآثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل الفجوة الرقمية: المنصة الرقمية للاستثمار نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى التكويني الثالث حول التنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي المفهوم والأبعاد والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل . 21 مارس 2023 .
7. علي حميدوش وحميد بوزيدة ،اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائد - تجارب دولية دروس وعبر- مقال علمي منشور ، المجلة العلمية للمستقبل الإقتصادي ، المجلد 08/ العدد 01 ، 2020
8. قانون رقم 22 - 18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022 يتعلق بالإستثمار ، ج ر ، عدد 50 ، 2022/06/28 .



ردمد إلكتروني: 2661-7404

ص.ص: 712-698

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

العدد: الثاني

المجلد: الثامن

ردمد ورقي: 2571 - 9971

السنة: 2024

الرقمنة كآلية لتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي في القانون الجزائري